

الشؤون القانونية وتعديلاته .

والى القرار الوزاري رقم ٩٥/٢ باعتماد إختصاصات التقسيمات الادارية الواردة فى الهيكل

التنظيمي لوزارة الشؤون القانونية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يلغى البنندان «ب» و «د» من ثالثاً/١/٣ من جداول إختصاصات التقسيمات التنظيمية الواردة فى الهيكل التنظيمي للوزارة المرافقة للقرار رقم ٩٥/٢ المشار إليه .

مادة (٢) : يستبدل بنص البند ٣/ب من ثالثاً من الجداول المشار إليها فى المادة السابقة النص الآتي : قسم فتاوى العقود : ويختص بما يأتي :

أ - ابداء الرأي فى المشاكل القانونية التي تواجه الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية لدى تنفيذ العقود التي ترتبط بها .

ب - رعاية مصالح الحكومة فى المنازعات التي قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي ترتبط بها وذلك بتقديم المشورة القانونية للوزارات وغيرها من الجهات الحكومية فى تلك

المنازعات .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر فى : ١٩ من ذي الحجة ١٤١٧ هـ

محمد بن علي بن ناصر العلوي
وزير الدولة للشؤون القانونية

الموافق : ٢٦ من أبريل ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٥٩٨)
الصادرة فى ١٩٩٧/٥/٣ م .

وزارة الصحة

قرار وزاري

رقم ٩٧/٦

بإضافة دولتين إلى الجدول المرفق

بالقرار الوزاري رقم ٩٤/٨٤

إستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٤/٤٨ بشأن نظام العلاج بالخارج .

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٤/٨٤ بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٤/٤٨ المشار إليه .

وإلى موافقة وزارة المالية بكتايبها المؤرخين ١٠/١٢/١٩٩٦م و ٢٥/١٢/١٩٩٦م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يضاف إلى الجدول المرفق للقرار الوزاري رقم ٩٤/٨٤ المشار إليه ، الدولتان الواردتان في الجدول المرفق وبالعلاوة اليومية المحددة قرين كل منهما ، وتخفيض العلاوة إلى النصف للأطفال دون سن الرابعة عشر .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٥/١/١٩٩٧م ، وينشر في الجريدة الرسمية .

الدكتور / علي بن محمد بن موسى

وزير الصحة

صدر في : ٤ من رمضان ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٣ من يناير ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٣)
الصادرة في ١٥/٢/١٩٩٧م

الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٦/١٩٩٧م

العلاوة اليومية للمرضى والمرافقين		العملة	الدولة
داخل المستشفى	خارج المستشفى		
١٧ دولاراً	٨٣ دولاراً	دولار استرالي	استراليا
-	١٥ ريالاً	ريال عماني	الامارات العربية المتحدة (مستشفى توام بالعين)

قرار وزاري

رقم ٩٧/٩

بتشكيل اللجنة الطبية واللجنة الطبية الاستئنافية

بشأن إثبات العجز المهني وغير المهني ونوعه ودرجته

إستناداً إلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/٧٢ وتعديلاته .

وإلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٩٣/١١ في شأن إثبات العجز غير المهني